



المعارضة السياسية في الأنظمة الديمقراطية- المفهوم والدلالات والأدوار

أ.د. محمد حسن دخيل

الباحث عباس هادي عبهول

كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(c\).19715](https://doi.org/10.36322/jksc.176(c).19715)

المخلص

يعد مفهوم المعارضة السياسية أحد المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية، لما للمفهوم من أبعاد عديدة، وهو من المفاهيم الأكثر استقطاباً وتداولاً في الفكر السياسي المعاصر، وان لفظ المعارضة يؤدي الى وصف المعنى بكثير من الدلالات، وذلك ان الأسماء والألفاظ مع ما تدل عليه من معانٍ، لها تأثير في التعامل والممارسة، وهذا ما يتبين بالنسبة للمعنى اللغوي على لفظ المعارضة عند استعماله سياسياً وأدبياً، وفي حقوق الإنسان وحرية التعبير والمشاركة السياسية، والنظم الحزبية، والنظم الانتخابية، والثقافة السياسية وغيرها من الأبعاد المرتبطة بهذا المفهوم، وتتعدد أدوار المعارضة السياسية بحسب طبيعتها وتنظيمها.

الكلمات المفتاحية: المعارضة السياسية، المنافسة، الاختلاف، التنظيم، السلطة.





Political Opposition in Democratic regimes: Concept, Indications, Roles

Prof. Dr. Muhammad Hassan Dakhil

Researcher Abbas Hadi Abhool

College of Political Sciece / University of Kufa

Abstract

The concept of Political Opposition is one of the pivotal concept in Political studies, because the concept has many dimensions and is one of the most polarized and circulated concepts in contemporary political thought, The term Opposition leads to describing the meaning with many connotations, and that because names and expressions, with their meanings, have an impact on dealing and practice, and this is evident in relation to the linguistic meaning of the term Opposition when it is used politically and literary, In human rights, freedom of expressions, political participation, party systems, electoral systems, political culture, and other dimensions related to this concept, the roles of the Political Opposition are multiplied according to its nature and organization.

Keywords: Political Opposition, Competition, Difference, Organization, Authority.





ظهر مفهوم المعارضة حديثاً في علم السياسة، فلم يكن الكلام عن المعارضة في بدايات القرن العشرين وارداً في الكتابات التي تعالج الموضوعات السياسية، وبحود اطلعنا فإن الكتابات عن مفهوم المعارضة تظهر بالتحليل لدى المفكرين السياسيين في النصف الثاني من القرن العشرين، "ولعل (روبرت أو روبرت دال R. Dahl) هو أبرز المهتمين في موضوع المعارضة، فقد نشر عام 1966 كتابه الشهير (مستقبل المعارضة في الديمقراطيات)، وأخذ الاهتمام بهذا الجانب يزداد بعد ما أثبتت التجارب العملية أهمية وجود المعارضة السياسية في الأنظمة الديمقراطية لا سيما في البلد الأم للنظام البرلماني (بريطانيا)، وما لها من مكانة مميزة وما تؤديه من دور فاعل في الحياة السياسية كونها البديل الناجح للحكومة والرقيب الفاعل الذي ينوب عن الشعب على سياسات الحكومة وممارساتها، ويتميز مفهومها بمجموعة من الأبعاد والدلالات تعطىها وصفاً يميّز كيانها السياسي ودورها الذي جعل منها البديل أو الطرف الثاني من السلطة، وبالنسبة للأنظمة الديمقراطية فإن المعارضة عضو فعال بها، حيث تتمتع المعارضة بها بحق النقد والمشاركة في رقابة العمل الحكومي بطرق سلمية لا تخرج عن إطار توجيه المساءلة للسلطة الحاكمة واستجوابها في بعض الحالات، فوجود المعارضة في الحياة السياسية يعد أمراً منطقياً وحكيمياً، لأنها تعزز من تقسيم السلطات وتحفظ توازن القدرة في الدولة، حيث تقوم المعارضة السياسية بوظائف عدة فاعلة ومهمة لا غنى للمجتمع والدولة عنها، إذ تحافظ على خلق توازن سياسي في إدارة الحكم، وتحد من انحراف الحكم عن المبادئ والقيم التي تكفل حقوق المواطنين بما يؤثر سلباً على حرياتهم واستحقاقاتهم، وسنتناول في هذا البحث مفهوم المعارضة لغةً واصطلاحاً ليتضح حدود المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للمعارضة، ومن ثم نشأة المعارضة وشروطها والأدوار التي تمارسها.





المطلب الأول: المعارضة السياسية: مفهومها لغة واصطلاحاً ونشأتها

يمكن أن تنشأ المعارضة داخل كل جماعة بشرية، إلا إن ما يخص موضوعنا هو المعارضة السياسية، التي تكون ضمن إطار الدولة وتقوم بمراقبة السلطة. (1) وتتطور المجتمعات وتأسس الدولة برزت المعارضة السياسية كشكل من أشكال النشاط السياسي في داخل الدولة، ومن ثم فإن هذه المعارضة في مضمونها تعني معارضة لإرادة السلطة السياسية أو معارضة فكرة القانون التي تستند إليها السلطة السياسية في ممارستها لسلطتها، بمعنى معارضة الفلسفة السياسية التي تتبناها السلطة السياسية ولكيفية ممارسة هذه السلطة. (2)

لذا يرتبط فهم المراد من أي مصطلح بفهم أصله اللغوي، وينبغي بداية الدخول الى مفهوم المعارضة السياسية، ان نبحث في الأصل اللغوي لمصطلح المعارضة وتحديد بصورة واضحة والوقوف على الاستعمالات اللغوية لمصطلح المعارضة الذي يعد من المصطلحات الحديثة في علم السياسة، وكون الأصل اللغوي هو الأساس الذي يستند عليه المعنى والاستخدام الاصطلاحي فالعلاقة بين المعنى اللغوي للألفاظ والمعنى الاصطلاحي لصيقة، وسنبين ذلك من خلال فرعين الفرع الأول يبين الجذر اللغوي لأصل مصطلح المعارضة، والفرع الثاني نخصه لتعريف المعارضة ومعناها الاصطلاحي وأبعاد هذا المفهوم: الفرع الأول: المعارضة في اللغة

من أجل معرفة المقصود بمفهوم المعارضة لا بد لنا من العودة إلى الجذر اللغوي لأصل كلمة المعارضة، إذ يعود لفظ كلمة (المعارضة) في المعنى اللغوي إلى مصدر الفعل (عرض) (يعرض)، والمعارضة مصدر مفاعلة من فعل (عارض)، وأصلها يعود إلى مادة (ع- ر- ض). (3) والعرض خلاف الطول





والجمع أعراض، وفلاناً يعارض شيئاً أي يناقضه ويخالفه، والمعارض؛ هو الذي (يناقض الآخرين ويخالفهم)، والذي لا يقبل برأي معين ويعارضه، ولا يتقبل تقييد حريته. (4)

ومن خلال البحث في المعاجم اللغوية عما يذكر عن أصل هذا الفعل (عرض) يظهر أن له مدلولات ومعاني مختلفة في سياق كل جملة وكما يأتي:

أولاً: المدلول الأول تعني (المقابلة)

أي المقارنة بين شيئين أو أشياء عدة لتبين مدى الاتفاق أو الاختلاف بينهما، فتعني مقابلة الشيء بالشيء والخبر بالخبر، عارض الأمر بأمر مثله وقابلته برد الفعل، واعترض في الأمر فلان إذا دحل نفسه فيه، وعارضته مثل ما صنع: أي أتيت إليه مثل ما أتى إليك. (5)

ثانياً: المدلول الثاني وتعني (المنع) والاعتراض

كالقول كل مانع منك من شغل وغيره فهو عارض، وقد عرض عارض أي حال حائلٌ ومنع مانع، ويقال: اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه، صار عارضاً له، كالخشبة المعترضة في النهر، ويقال (وعارضه) أي جانبه وعدل عنه، و(لي عارض) أي معني مانع و(عارض) معارضة. (6)

وعارضته بالكتاب إذا عارضت كتابك بكتابه، وعارضت فلاناً أي: أخذ طريقاً وأخذت في طريق غيره ثم لقيته. ونظرت إليه معارضة، إذا نظرت إليه من عرض، أي ناحية، ويقال سحب عارض، والعارض من كل شيء ما استقبلك كالسحاب العارض. (7)

ولعل أقرب معنى لمصطلح المعارضة الذي نحن بصدد أن عارض بمعنى اعترض، وأنه يشير الى أن يؤخذ في طريق غير طريق الآخر، وهذا المعنى أساس للمعارضة السياسية أو النيابية المعاصرة وهو أن تنتج فئة أو حزب جهة غير جهة الآخرين في الأفكار والمواقف.





ثالثاً: المدلول الثالث المسابقة والتنافس والمباراة

كالقول فلان يعارضني أي يباريني، وعارضه في السير: سار حياله وحاذاه، وفلان يباري فلاناً أي يعارضه ويفعل مثل فعله، وهما يتباريان إذا صنع كل واحد مثل ما صنع صاحبه، لذا ومن استعراض مادة (عرض) في المعاجم اللغوية فأنها تشير الى ان تأخذ في طريق غير طريق الآخر. (8) ونجد كلمة المعارضة في الكثير من المصادر والمعاجم اللغوية لها معانٍ متعددة يرد معناها في سياق كل جملة أو موضع أهمها:
1_ مناقضة الآخرين في كلامهم ومقاومة أفكارهم، وعارض معارضة وعراضاً، وعارضه مثل ما صنع، أو فعل مثل الفعل الذي أتاه.

2_ المخالفة في الطريق: ويقال فلان عارض معارضةً وعرضاً أي أخذ عارضة في السير، أو بمعنى ينتهج مسلكاً آخر غير ما يسلك الآخرون.

3_ المقابلة: ومنه معارضة الكتاب بكتاب أي مقابله.

4_ مجانبة الآخرين والعدول عنهم، (عارضه؛ أي: جانبه وعدل عنه). (9)

5_ المنع: كل مانع من تحقيق الغرض فهو عارض، ولفلان ابن يعارضه؛ أي يقابله بالدفع والمنع، ومنه سمي الموانع عوارض. (10)

6_ المباراة والمنافسة، يقال (فلان يباريني، أي يعارضني). (11)

7_ الاعتراض في الجواب، (عارضت الرجل بكذا وكذا). (12)

8_ وفي القضاء يقال، عارض في الحكم الغيابي: طلب الغاء الحكم أو التعديل عليه. (13)

و يلاحظ أن كل الدلالات تجعل من المعارضة تتحدد في الألفاظ والمعاني التالية: المخالفة والمنع والتحدي، أي ان تلك المعاني تجمع كلها على صفة الضد، فهي تشير إلى أفكار وطروحات ومقترحات مضادة لما





موجود من حال في المجتمعات التي تظهر فيها المعارضة، وهي تسعى وتعمل بأقصى جهدها لبلورة أفكارها وتكريسها واقعياً بكل ما تمتلكه من الإمكانيات والوسائل المتاحة، فالمعارضة تعني الاعتراض والممانعة الناتجة عن انتضاح الرؤية من المقابلة والموازنة بين الأمور، أو الناتجة عن التنافس والتسابق، وإن أكثر المعاني لكلمة (معارضة) تدور حول المقابلة على سبيل الممانعة، أو إقامة الشيء في مقابلة من يناقضه بين شيئين متلازمين. (14)

وكلمة المعارضة وإن كان لها تأصيل في اللغة العربية، إلا أن المعارضة السياسية مفهوماً تطورت لتعكس التأثير بالثقافة الغربية لتصبح تحمل بعض الدلالات التي تشير إليها كلمة opposition الإنجليزية والتي تكون كلمة معارضة ترجمة لها في مجال السياسة بشكل خاص، فكلمة opposition هي اسم مصدر للفعل oppose وهو فعل متعدي ولع معانٍ متعددة مثل المقابلة والمعارضة، ومنها يشتق كلمة opposite والتي تعني التناقض أو المواجهة ومنها أيضاً لفظ opposable ومنها تشتق كلمة opposition بمعنى المقابلة والتضاد والمقاومة. (15) ومن معجم المصطلحات الدبلوماسية والسياسية هناك معانٍ تشير إلى وصف المعارضة باللغة الإنجليزية، political opposition وتعني معارض سياسي، و oppositionist وتعني معارض، و opposition policy وتعني سياسة المعارض. (16) والمعارضة (opposition) في علم الصوت: هي تعني الفرق والاختلاف بين صوتين أو عدة أصوات (وحدات صوتية phonemes). (17)

ويتضح من خلال التعاريف السابقة أن المعنى اللغوي للمعارضة السياسية يأتي بمعنى كل فعل يصدر من جهة معينة يتخذ موقفاً معارضاً ومقابلاً للموقف الذي صدر من الحكومة، وهذه الدلالات الكثيرة لكلمة المعارضة تتداول في الخطاب السياسي المعاصر مشيرةً إلى الفئات التي تتبنى معارضة السلطة السياسية





الحاكمة، المتمثلة بالهيئات التنفيذية لأنظمة الحكم بغض النظر عن شكل النظام السياسي، فالمعارضة السياسية في مضمونها تمثل تنافس القوى والجماعات السياسية في الوسيلة التي تدار بها سياسة المجتمع من خلال تصورات ورؤى معينة، ولا تتفق مع رأس السلطة في ممارسة سياساتها ورؤيتها لإدارة المجتمع⁽¹⁸⁾

وهذا يشير إلى أن كل المعاني المشار إليها سابقاً للمدلول اللغوي للمعارضة السياسية والذي يفيد المقابلة والمحاكاة والمباراة والمشابهة وغيرها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمدلول الاصطلاحي والتعريف لها والذي سنبينه في الفرع الثاني لهذا المطلب، حتى تكتمل الصورة والمعنى العام لمصطلح المعارضة السياسية.

الفرع الثاني: المعارضة السياسية في الاصطلاح

تعد كلمة المعارضة بوصفها مصطلحاً سياسياً، من المصطلحات الحديثة ولم تعرف بهذا المعنى السياسي إلا في العهد الذي ظهرت فيه البرلمانات النيابية وينظر إليها بوصفها مصطلحاً وأدأً كغيرها من المصطلحات كالديمقراطية والاشتراكية والليبرالية وغيرها، وهذا المفهوم يشكل أحد المفاهيم المترابطة والمتلازمة مع السلطة كونها الوسيلة التي تحد من جماح أي سلطة. ويمكن القول إن المعارضة بحد ذاتها هي خاصية من خواص الإنسان، وهي موجودة في كل مجتمع مهما كان نوعه، وتتسع هذه المعارضة إلى نطاق الجماعة وتظهر بوصفها سلوكاً جماعياً معين إزاء ظاهرة معينة، عليه فإنها تظهر في إطار اجتماعي وكظاهرة اجتماعية، وهي عبارة عن المعارضة التي تنشأ ضمن العلاقات الاجتماعية، كأن تعارض فئة اجتماعية تسلط فئة أو طبقة اجتماعية أخرى،⁽¹⁹⁾ لذا سنركز على تعريف وأبعاد ودلالات المفهوم لتوضيحه اصطلاحاً:





أولاً: تعريف المعارضة السياسية

عرفت المعارضة في الموسوعة السياسية بأنها متمثلة بجماعات وأفراد لا تتفق بشكل كلي أو جزئي مع أسلوب الحكومة وسياساتها. (20)

وكما عرفت المعارضة بانها "عدم الموافقة على قرار سبق اتخاذه، أو مناهضة اتجاه اتخاذ قرار معين" (21) وأيضاً عرفت المعارضة السياسية بأنها؛ نشاط سياسي يخالف رأي سياسة الحكم ممثلاً بقوى لها مكانتها في المجتمع. (22) وتعني المعارضة سياسياً الرأي المخالف أو الرأي الآخر، ويرتبط هذا الموضوع بواقع الحياة السياسية المعاصرة كونه يمثل شكلاً من أشكال الحكم في الأنظمة السياسية التي يتمحور تنظيمها بين جانبين:

1_ يشكل الأول الحكومة ويتحمل مسؤولية سياساتها.

2_ ويمثل الثاني المعارضة ويقوم بمراقبة سياسات الحكومة.

لذا تتلخص دلالة المعارضة السياسية في توصيف الهيئة أو التكوين السياسي المتمثل خارج السلطة، بغض النظر عن طبيعته أو تنظيمه أو شكله ومهما كان من يمثله فقد يتكون من مجموعات أو أحزاب سياسية تأخذ طابع المعارضة في التعبير عن أفكارها وطروحاتها، وتتعارض مع فكرة الحكومة وأسلوبها في إدارة الحكم وترفضها وتقف ضدها، وهذا ما يؤكد تميز لفظ المعارضة اصطلاحياً حيث تذهب نحو وصف الحياة السياسية التي تنقسم بين جانبين يمثل أحدهما الحكومة ويأخذ الآخر موقع المعارضة، ويؤدي كل طرف دوره وفقاً لما تمليه القواعد الخاصة بطريقة عمله، ويكون الفيصل في الحكم على أدائها هي القاعدة الجماهيرية التي تطرح تقييمها بكل جهة من خلال عملية التصويت في الانتخابات، وهذا التقييم هو ما





يجعل تبادل الأدوار ممكناً ومقروناً برأي الناخبين ومن هنا تنقسم أدوار كل من الأغلبية والأقلية ويمارس كل منها دوراً فاعلاً في الحياة السياسية ويعبر عن فلسفته في طرح أسلوبه وطريقة عمله. (23)

والمعارضة تدل في الأنظمة الديمقراطية على الأحزاب والتجمعات السياسية، التي في خلاف مع الحكومة أو النظام السياسي. (24)

ويتضح من التعاريف السابقة أنها تشير إلى أن فئة أو حزباً تأخذ في طريق غير طريق الآخرين في الأفكار والمواقف، وهذا هو المعنى الأساس للمعارضة السياسية المعاصرة.

ومصطلح المعارضة بفعل التطور في المفاهيم في النظم السياسية الديمقراطية، لم يعد قاصراً على الأحزاب السياسية التي تختلف مع الحكومات في التوجهات والبرامج، وتعمل على الحلول محلها، بل يتعدى إلى كل جماعة أو أفراد يمارسون نشاطاً متمثلاً في رقابة الحكومة وانتقادها. (25)

ويرى (روبرت دال) *، أن مصطلح المعارضة يصعب تحديده بشكل دقيق وهو يكفي بقوله إن المقصود بالمعارضة السياسية هو نقد سلوك الحكومة ومعارضتها وهذا ما تقوم به الأحزاب السياسية، ويركز دال على الدور التبادلي للسلطة في نظام سياسي معين بين أطراف العملية السياسية، إضافة إلى أنه يعرف المعارضة السياسية بتعريف مبدئي يفترض فيه مثلاً: أن (أ) ممارس لسلوك الحكومة ومقرر لسياستها وذلك لبعض الوقت، وأن (ب) مثلاً غير ممارس لسلوك الحكومة وبالتالي فهو غير مقرر لسياستها، حينئذ يقال إن (ب) هو المقصود بالمعارضة، ولكن معنى المعارضة لا يقف عند هذا ولكنه يضيف أنه في بعض الفترات الأخرى يكون (ب) هو الذي يقرر سلوك الحكومة بينما يكون (أ) في وضع المعارضة، بمعنى أن هذا يشير إلى الأمور التالية:





- 1- أن المعنى الاصطلاحي للمعارضة يوجه أساساً الى الدور أكثر ممن يقوم بتشخيصه، أي لفعل المعارضة وأثارها وليس لصورها لأن تعدد الصور لا يعكس دور المعارضة الإيجابي.
- 2- ثم ان المعارضة يجب أن تمتلك ديناميكية وأمل الحركة في أنها ستتبادل الدور مع الحكومة لأنه بغير ذلك يصبح نقدها للحكومة عنيفاً، ويصبح برنامجها غير واقعي وبمثابة تلويح أو تهديد للحكومة فقط.
- 3- وبما انه بغير تملكها لهذه الديناميكية والأمل في تحقيق أهدافها بالوصول للحكم، فانه لا يمكن القول بوجود معارضة على المستوى القانوني والسياسي.

ورغم ذلك وتحت كل الظروف فلا بد من تنظيم المعارضة السياسية، لأن هذا التنظيم هو الذي يجعلها حامية للحريات من التسلط دون أن يترك لها العنان لتشتيع الفوضى والاضطراب في البلاد، ثم ان المعارضة قد نشأت في الأصل بدون هدف الوصول الى الحكم وبالتالي فيجب أن توجد حتى ولو لم يكن هناك أمل من الوصول للحكم لتحقيق أهدافها الأصيلة. (26)

وكما يشير أحد الباحثين إلى أن المعارضة سياسياً تلتصق بالنظرية الديمقراطية الغربية، التي تؤكد على أحقية ممارسة الديمقراطية للجميع، مما يجعلها على صلة تامة ووثيقة بالحريات، والحصول على ما هو معروف من الحقوق السياسية الديمقراطية، فالديمقراطية هي الدافع تجاه الحصول على تلك الحقوق في أي مجتمع، فوجود المعارضة السياسية بوضوح في المجتمع يدل على وجود الديمقراطية. (27)

ثانياً: أبعاد مفهوم المعارضة السياسية

يأخذ مفهوم المعارضة السياسية أبعاداً عديدة ويشتمل على الكثير من المعاني والصفات، وتميز هذا المفهوم بأشكال وصور عدة في توصيف الأفراد أو الجماعات التي تمثلت في محتوى هذا المفهوم وبغض النظر عن يمثله، فقد توصف المعارضة السياسة بأنها: ذلك تلك الهيئة الموجودة خارج تنظيم السلطة بغض





النظر عن طبيعة تكوينها، وتعبر عن القوى غير المساندة للحكومة والتي تقف ضدها وترفض سياساتها، في ظل وجود مؤسسات ثابتة وحيادية مسؤولة عن إدارة هذه العملية في إطار التداول السلمي للسلطة⁽²⁸⁾ ويشير أيضاً مفهوم المعارضة السياسية إلى كونها تكويناً أو تنظيمياً يعمل خارج نطاق السلطة الحاكمة، متمثلاً بفرد أو جماعة تمثل حركة أو حزباً سياسياً أو كتلة نيابية، تعمل على تقويم العمل الحكومي وتقف على الضد منه، بيد ان ذلك يتطلب أموراً منها:

1_ وجود مؤسسات حيادية من سلطة قضائية مستقلة وتشريعات منظمة لعمل المعارضة دستورية كانت أم تشريعاً عادياً.

2_ وجود وعي سياسي وثقافي يسمح بممارسة العمل المعارض بالطريقة الصحيحة لأجل ضمان أن تكون مخرجات ذلك العمل صحيحة ومتوجهة نحو تقويم الحكومة وضامنة لاستقامة عملها.

والمعارضة هي عمل أياً كانت صورته، اعتراض أو مظاهرة أو رأي ضد التوجه الحكومي، تأتيه جهات سياسية أو جماهيرية أو برلمانية، ينتقد عملاً حكومياً معيناً، الهدف من خلال هذا الاعتراض هو إظهار الخلل في العمل والدعوة إلى تقويمه وإعادة استقامته بالشكل الصحيح، وتتخذ المعارضة وسائل عدة لقيامها بأعمالها كالاكتفاء بشكل سلمي والاحتجاج على سياسات الحكومة، كما ويحق لها القيام بالمظاهرات السلمية والاضراب الإداري والخدمي. (29)

"ويشمل مفهوم المعارضة السياسية من الناحية العلمية والحياتية على رفضها لكيفية ما، لتنفيذ إدارة السلطة، أو تعديل الكيفيات والوسائل التي تتم بها تلك الإدارة، والعلاقة بين السلطة والمعارضة تكون منضبطة بقواعد اللعبة السياسية القائمة على مبدأ التعددية وتداول السلطة، والمعارضة السياسية هي تلك التي تقوم بوجه السلطة في إطار الدولة، وهذا من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، وهي لا تقوم عادة إلا في





مجتمعاتٍ بلغت مستوى من التطور والنمو والثقافة السياسية والحرية، وان تباين الآراء لا يتحول إلى معارضة إلا عندما يتسيّس المجتمع، وتحتاج المعارضة السياسية إلى القيام بعملية النقد وبشكل واقعي، تمارسه من خلال طبيعة متابعتها و عملها وهي غالباً ما تهدف للوصول إلى السلطة وهذا ما يميز المعارضة السياسية عن الجماعات الضاغطة التي لا تطمح إلى السلطة، بل إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لمجموعة من الناس"،⁽³⁰⁾ فهي ممارسة طبيعية في الحياة السياسية، تحدث بين طرفين الأول يمثل الأغلبية السياسية، ويمثل الطرف الثاني الأقلية وهي التي تقوم بالمعارضة.⁽³¹⁾

واكتسبت المعارضة السياسية مفهومها وأبعادها من خلال أمور عدة منها:

- 1- من التجربة الفعلية في الأنظمة المعاصرة ما مكنها من امتلاك القدرة على التطور.
- 2- تتجسد المعارضة في هيئات سياسية عادة ما تمثلها الأحزاب، وهذه الأحزاب تمتلك أهداف سياسية واضحة وتسعى لتحقيقها.
- 3- ان تجسيد المعارضة لا يكون بشكل دائم؛ بسبب تبادل الأدوار بين الحزب المعارض والحزب الذي يمتلك زمام السلطة فيكون الإحلال متبادلاً.
- 4- يرتهن وجود المعارضة في توصيفها الأرقى من خلال تطبيق القيم السياسية الحقيقية؛ ويرافقها الالتزام بالقيم الاجتماعية بمفهومها الشامل للحريات.
- 5- يكون للمعارضة السياسية حقاً في ممارسة عملية الرقابة وأساليبها المتعددة؛ مثل الاستجواب والمناقشة والنقد وغيرها من الأساليب الرقابية.⁽³²⁾

وهذا يبين ان المعارضة في حقيقتها تمثل تعبيراً عن الحق السياسي لأفراد المجتمع وهو أحد الحقوق الفردية، المتمثل في حق المواطنين بالتجمع والتنظيم وعدم تقييد الممارسة السياسية والتمتع بكافة الحقوق





وأولها المشاركة السياسية، ما يجعل تطبيق السيادة الشعبية حقيقة واقعية، وتؤدي إلى منع التجاوز الذي قد يحصل من قبل السلطة الحاكمة، فالمعارضة السياسية لا تتمثل بمجموعة أو هيئة معينة بل ممكن أن تشمل أي فئة سياسية لا تتمكن من الحصول على الأغلبية في الانتخابات لتمارس دورها في رقابة حكومة الأغلبية،

ويمكن الإشارة إلى ان المعارضة السياسية لا تقتصر على الأحزاب السياسية والمؤسسات الدستورية فقط، وانما تشمل كل جماعة يمكن أن يكون لها تأثير على الأوضاع السياسية، كالنقابات وجماعة اللوبي والنوادي والمنتديات، سوى أنها بعكس الأحزاب لا تسعى وتعمل من أجل استلام السلطة، والنقد الفردي الذي يوجه للسلطة من قبل الأفراد، لا يمثل اصطلاحياً معرضة سياسية، بالرغم من أهمية الرأي الفردي لعامة المجتمع وما يمكن أن يؤديه من خلال الرأي العام لتقييم أو تقويم سياسة الحكومة، كون هذا من الحقوق الشخصية المشروعة وتلتقي الآراء الفردية مع مبدأ حرية الرأي السياسي المعارض، وتتشابه وظائفها ودورها في تقويم عمل السلطة مع فارق أن المعارضة تتميز بالطرح المنظم . (33) فللمعارضة السياسية بعداً توعوياً إذ أنها تعني: تواصل العمل في مراقبة سياسات الحكومة ومراقبة وخطتها، وتنبيه الرأي العام وإثارته وتوجيهه حول القضايا والأحداث التي يتطلب تكوين رأي عام حولها لتبقى القوى السياسية والمجتمعية على حذر ويقظة من بعض المواقف التي يمكن أن تمرر وهي تضر بالصالح العام وما يتوجب فعله ازاء تلك القضايا، وتهدف المعارضة لحماية الحريات والحقوق الخاصة بالأفراد من الخطر الذي يمكن أن يسببه استبداد السلطة أو انحرافها عن المبادئ التي ترعى حقوق الأفراد. (34)





ثالثاً: دلالات المعارضة السياسية

1- يشمل حق المعارضة في الوقت الحاضر ما يطلق عليه بالحقوق السياسية؛ التي تتكون من حريات الفكر والرأي والاجتماع وتكوين الأحزاب وحرية الاعلام، وهذه الحقوق السياسية تنفرد من أصل عام هو أحد الأركان الأساسية في الديمقراطية، وهو الحقوق والحريات العامة، التي يجب أن تكون مصونة ومكفولة في النظام الديمقراطي، فالديمقراطية اذ تجعل السيادة للشعب متمثلة بالأغلبية التي تحكم، تقيد هذه السيادة بعدم المساس بالحقوق والحريات العامة للأفراد بحجة إرادة الأغلبية، ومعنى ذلك فان ضمان حرية المعارضة هو الذي يكفل استخلاص إرادة للأغلبية استخلاصاً صحيحاً دون اهدار لحرية أي فئة من المجتمع. (35)

2- تمثل كلمة المعارضة دلالة واضحة في أي نظام سياسي على وجود أحزاب أو مجموعات؛ تدعي أنها تمارس حقها الطبيعي ضمن الأطر القانونية، تناضل لأجل الوصول الى السلطة واستلامها الحكم، فهي تطرح نفسها كبديل مناهض للحكم، وتسوق نفسها بأنها البديل الأفضل له، الراضة لقواعد العملية السياسية القائمة في المجتمع،

وإذا ما تم التطرق للأنظمة الديمقراطية فبالأكيد ان المعارضة عضو فعال بها، حيث تتمتع المعارضة بها بحق النقد والمشاركة في رقابة العمل الحكومي بطرق سلمية لا تخرج عن إطار توجيه المساءلة للسلطة الحاكمة واستجوابها في بعض الحالات، فمن الممكن أن يكون الخلاف القائم بين المعارضة والحكومة خلافاً جزئياً في بعض القضايا أو كلياً، موجهاً من قبلها للحكومة أو النظام السياسي للدولة، هذا إذا ما كانت تتمتع بديمقراطية صحيحة تضمن لجميع الآراء المختلفة بالمشاركة للوصول الى أفضل الخيارات التي تطرح. (36)





4- تدل القضية المهمة لمضمون المعارضة السياسية؛ على انها ضمن هيكل القانوني للدولة وهي جزء من نظامها العام، وتستمد مصدر شرعيتها من قواعد القانون والأحكام العامة الملزمة لجميع المواطنين افي تحمل مسؤولية استقرار الحكم من خلال تمتعهم بحقوقهم السياسية، فمن يقوم بدور المعارضة هم أفراد من ضمن نسيج المجتمع وقواه الاجتماعية والسياسية وهذا الدور هم من ضمن حقوقهم السياسية، ولهم الحق في ابداء آرائهم بصراحة ووضوح دون عوائق، لذا تتميز المعارضة بان لها وجهة نظر لا تتفق من وجهة نظر القائمين على السلطة في ممارستها لعملها، من خلال المجال الدستوري الذي يسمح بمواضع الاختلاف ضمن مساحات معينة، وابداء الرأي حول مختلف القضايا في شؤون الدولة والحكم (37)، فالمعارضة السياسية تعبر عن القوى السياسية التي تكون خارج السلطة وغير المساندة للحكومة، وتقف موقف الضد منها تبعاً لإطارها السياسي ومرجعيتها الأيديولوجية، اذ ان النظم وليدة للعقليات وهي تركز عليها وعند فقدان التوافق بين العقليات والنظم المتولدة عنها، يبدأ الاعتراض على هذه النظم، اذ ان أفراد المجتمع يحترمون القوانين التي يقتنعون بها فأرغامهم على الطاعة يعني ظهور المقاومة لهذا الارغام. (38)

المطلب الثاني: نشأة المعارضة السياسية والأدوار التي تمارسها

الفرع الأول: نشأة المعارضة السياسية (شروطها ومكانتها)

أولاً: نشأة المعارضة السياسية

نشأت المعارضة نشأة تاريخية ارتبطت بتطور المجتمعات سياسياً، حتى أصبحت ظاهرة سياسية واقعية جعلت من الاختلاف في الرأي أمر طبيعى، حيث عرفت المجتمعات ظاهرة (المعارضة) بشكل وبأخر، إلا ان مفهومها يتحدد بالعامل الزماني والمكاني وطبيعة ظروفه، وترتبط بالحريات العامة وصيانتها بشكل وثيق، وزادت نسبة تطورها وفاعلية تطبيقها من خلال المسار التاريخي لتبنيها، فكانت المعارضة في





الأزمة القديمة تعني الوصول للمساواة، وكان عدم تحقيق المساواة هي ما يسبب قيام الثورات أو المعارضة للحكم والتي قد تأخذ أشكالاً عنيفة، ومع محاولات حصر وظائف الدولة واقتصارها على الوظائف العسكرية والقضاء بقصد تقييد سلطة الحكام، دأبت المعارضة على حصر تدخل الدولة في الحريات و منع استبدالها بالسلطة. (39)

ولكي تستطيع المعارضة البروز في المجتمع لا بد لها من التميز عن غيرها من أفراد المجتمع، فالمعارضة لها أشكال عدة والذي يساعد في تصنيفها عوامل كثيرة، كالمكان والزمان، ومدى الحاجة لها وقدرتها على الحركة، وتميزها في العمل وما تتبعه من أساليب، وهل استطاعت فرض نفسها على المجتمع بطرق شرعية أم لا. (40)

إن السياسة ليست حكراً على الحكام، إنما تتعدى هؤلاء إلى فئات أخرى من الشعب، ففي كل مجتمع يوجد أشخاص وفئات تتنافس على السلطة، وأشخاص وفئات تعمل على التأثير في اتخاذ القرارات من خلال ممارسة السياسة، وان الذي يسعى للوصول إلى سدة الحكم، لا بد له أن يصطدم بقوى تعمل بدورها لاحتلال المراكز القيادية في السلطة، مما يفرض عليه مواجهة هذه القوى عبر العمل السياسي، مستعملاً الأساليب التي تمكنه من استقطاب الجماهير وتحشيد كل الطاقات في سعيه للوصول إلى السلطة، وهذا لا يعني بالضرورة استعمال المناورات والابتزاز والدعايات والخداع كون الغرق في الأساليب يؤدي إلى انحراف أهداف السياسية، والتي تعني بالوصول إلى سدة الحكم لممارسة المسؤولية الرسمية واتخاذ القرارات التي تؤثر بصورة مباشرة على

أفراد المجتمع، فواقع التنافس على الوصول الى السلطة يدفع مختلف القوى للعمل على التأثير في قرارات من يتولى السلطة، وهنا يظهر دور القوى المختلفة في العملية السياسية، دوراً يتعاضم في ظل الأنظمة





الديمقراطية حيث المجال واسع أمام الشعب للمشاركة في الحكم والتأثير في اتجاهاته وطبعاً هذه القوى المختلفة تشكل النسيج للمعارضة السياسية المتكون من طبقات المجتمع. (41)

ثانياً: الشروط الواجب توفرها لنشأة المعارضة السياسية

ترتبط نشأة المعارضة السياسية بنشوء حالة من القلق السياسي والاجتماعي بسبب التناقض بين الشعب والسلطة، يؤدي إلى اتخاذ مواقف غير مؤيد للقرارات الصادرة من السلطة الحاكمة أو طبيعة سياساتها وإدارتها، وهذا يفضي إلى تكوين تجمعات تتفق على مجموعة من المبادئ ودائماً تعمل على إيجاد مشروع اصلاح سياسي يعمل بشكل منظم غالباً يتمثل في صورة أحزاب سياسية أو مؤسسات المجتمع المدني، ويكون دورها مكملاً حسب درجة التنظيم فالأحزاب السياسية والتي تتميز بدرجة أعلى من التنظيم تسعى للوصول إلى السلطة، بينما يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على أدوار الضغط والنقد للأداء الحكومي، وبهذا تدفع هذه التجمعات السياسية المعارضة لمواجهة ذلك التناقض، في ظل الأنظمة الديمقراطية وهذه الأنظمة تمثل المناخ الخصب والحاضنة الحقيقية للمعارضة السياسية، وذلك لأنها تؤمن بحق كافة المواطنين في التنافس لتولي السلطة، وعلى هذه الأنظمة الحماية اللازمة للمعارضة السياسية، في حق تكوين الأحزاب السياسية وتمتع الحزب السياسي بحق معارضة السلطة القائمة، وتبرز أهمية التعددية السياسية كضمان لوجود حق كفالة المعارضة، وهو المبدأ الطبيعي الأصيل في المسيرة الإنسانية، حيث يمثل مبدأ التعددية الإطار الذي تتحرك بداخله المعارضة السياسية. (42) والمعيار الأساسي للديمقراطية هو الاعتراف بالمعارضة التي تتحدد الديمقراطية عن باقي الأنظمة. (43)

يتطلب نشوء المعارضة السياسية نشأة لها مدلول ومصداقية وتمارس عملية مراقبة الحكومة، وتسديد النقد البناء لها تتطلب توفر أمورٍ عدة ومنها ما يأتي:





- 1- أن تقوم السلطة على وضوح رؤيتها الحكومية المنظمة؛ التي تعتمد على أسس مستقرة ومرتكزات ثابتة لطبيعة النظام، ما يجعل المعارضة السياسية تقوم على نهج معارضة سياسات السلطة الحاكمة وطبيعة ممارساتها وفلسفتها في إدارة الحكم ورفضها لطريقتها أو خططها وتوجهاتها السياسية.
 - 2- أن تتوفر أجواء ديمقراطية لنشوء المعارضة؛ إضافة إلى تمتعها بقدر كاف من المؤهلات التي تمكنها من طرح آرائها وبيان تصوراتها بشكل علني وصريح، بعيداً عن أجواء القهر والتعسف والاضطهاد والحذر من المضايقة والقمع.
 - 3- يجب أن تتمتع المعارضة بإمكانيات تمكنها من مراقبة السياسة الحكومية؛ وتتمثل بما يتوفر لديها من أدوات ووسائل وأساليب تسهل عملية الرقابة الحقيقية والسبل التي توصلها للاطلاع على المعلومات الكافية والبيانات الرسمية حول سياسات الحكومة وقراراتها، وعن تصرفات المسؤولين في أجهزة السلطة ونتائج الاعمال والقرارات المتخذة.
 - 4- يقتضي عمل المعارضة توجيه النقد المنظم الهادف والبناء؛ والقائم على طرح موضوعي وشفاف يحاول تقويم عمل السلطة أو تسليط الضوء على الأخطاء بغية تصحيحها أو المحاسبة على التقصير.
 - 5- تهدف المعارضة أساساً الوصول إلى السلطة؛ وهذه الوسيلة الأساس التي تمكنها من طرح برامجها ومشاريعها كتنظيم سياسي قادر إدارة حكم المجتمع ومؤسسات الدولة وسلطاتها، كون المعارضة تنظيماً سياسياً غالباً ما يأخذ الشكل التنظيمي الحزبي.
- ثالثاً: مكانة المعارضة السياسية في النظام السياسي
- 1- يمثل وجود المعارضة السياسية؛ في جسد النظام السياسي والمجتمع أهمية كبيرة كقيمة سياسية وديمقراطية من شأنها تقويم أداء العمل الحكومي للقائمين على السلطة، ويبرز أهمية دور المعارضة





السياسية في سائر المجتمعات من كونها تشكل صمام أمان للنظام السياسي فهي تؤطر حركات الاحتجاج والغضب والرفض الاجتماعي والسياسي، وتقوم بتوجيه الرأي العام عبر ضمان سلمية ومدنية العمل السياسي لتحول دول الانجرار بالخلافات السياسية الى المواجهة أو الصراع السياسي المؤدي الى العنف المجتمعي، إذ تمثل المعارضة عملاً يهدف تحقيق المصلحة العامة العليا للدولة والمجتمع ضمن الحق السياسي والإطار القانوني ؛ (45)

ويجب أن تتمتع المعارضة السياسية بحق سياسي ديمقراطي ودستوري ويؤطر بضمانات قانونية وتشريعية، بل السعي لتمكين المعارضة السياسية من حرية العمل السياسي وحق الوجود لهدف حماية المجال السياسي من الخروج عن قواعد الديمقراطية، وان ضرورة المعارضة السياسية نابعة من هدف وقيمة تجعل منها قوة توازن حقيقية في المجتمع بعدّها مرتكزاً يقوم بأهم دور بالتأثير في صناعة القرار، كونها تعني التمثيل السياسي للقوى الاجتماعية في الحياة السياسية وفي صنع القرار، وتستمد المعارضة السياسية شرعيتها من وجود حاجة اجتماعية إليها، وهذه الحاجة تعد اعتراف بوجودها وأولويتها لتحقيق التوازن والاستقرار السياسي، وهنا تمثل المعارضة السياسية ضرورة وضمانة غايتها أن تحافظ على الحياة السياسية من التقلبات السياسية وتعزيز فاعلية كيانها واستقرارها. (46)

2- ليس بالضرورة أن تكون المعارضة السياسية معارضةً للنظام السياسي القائم؛ إنما هي تعارض الأسلوب والنهج الذي ينتهجه ويسير عليه ذلك النظام السياسي في عملية ممارسته للسلطة، وتتأتى أهمية المعارضة السياسية كونها الجهات التي لم تستطع الوصول إلى سلطة الحكم من خلال الانتخابات، فتكمل دورها السياسي من خلال معارضة سياسة السلطة الحاكمة وتعمل ضمن أطر اللعبة السياسية وقواعدها،





حيث تقوم بالكشف عن أخطاء الحكومة، وهفواتها وتعثراتها وتقيس مدى النجاح أو الفشل الذي يتحقق من خلال عملها في مجالات التطور والتنمية في أغلب القطاعات. (47)

3- تعتمد المعارضة السياسية على تقديم برنامج سياسي بديل لبرنامج الحكومة؛ بالوقت الذي تقوم بالتركيز على ممارسة عملها الحقيقي وهو الرقابة على نشاطات الحكومة ومساءلتها، وهدف المعارضة السياسية هو أخذ دورها في ممارسة الحكم وفق مبدأ التداول السلمي على السلطة، لذا ينظر لوجود المعارضة السياسية على أنها ضمان للحياة السياسية من الاضطرابات، وإثراء البدائل السياسية، وأيضاً كقوة توازن ضرورية تقوم إلى جانب السلطة السياسية الحاكمة في البلاد، بعدها شرطاً لازماً للتعددية السياسية التي هي أهم مبادئ التنظيم السياسي الديمقراطي. (48)

الفرع الثاني: الأدوار التي تمارسها المعارضة السياسية
أولاً: طبيعة الأدوار التي تمارسها المعارضة السياسية

1- تكمن وظيفة المعارضة السياسية في إثارة التساؤلات حول خيارات الحكومة والممارسات المنبثقة عنها؛ تمارس هذه الوظيفة في ظل الأنظمة السياسية التعددية، على قاعدة من الحرية والشرعية، وتحظى في بعض الدول بوسائل مادية تضعها الدولة في متناولها، وتعبّر المعارضة عن نفسها في الإطار البرلماني من خلال الأحزاب والصحافة والنقابات ومجموعات الضغط ومن خارج المؤسسات. (49)

2- يعد تنظيم المعارضة السياسية من أهم وظائف الأحزاب؛ وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب أو أحزاب الأغلبية، ولكنها وظيفة محددة الأبعاد تقتضي من حزب المعارضة أن يراقب الحكومة وينتقد سياساتها على ألا يكون هذا النقد مجرداً، بل مقروناً بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته الى قرارات نافذة إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم،





ولا يتم قيام المعارضة السياسية بهذه الوظائف الا إذا استندت الى ما تتيحه لها النظم الديمقراطية من وسائل تساعد على نجاح المعارضة، وخصوصاً ما تكلفه هذه النظم من حماية للحريات العامة، مثل حرية الصحافة وحرية الرأي وحرية التجمعات، وحق البرلمان في مساءلة الحكومة وطرح الثقة بها. (50)

إن وجود المعارضة في الحياة السياسية يعد أمراً منطقياً وحكيمياً، لأنها تعزز من تقسيم السلطات وتحفظ توازن القدرة في الدولة، حيث تقوم المعارضة السياسية بوظائف عدة فاعلة ومهمة لا غنى للمجتمع والدولة عنها، إذ تحافظ على خلق توازن سياسي في إدارة الحكم، وتحد من انحراف الحكم عن المبادئ والقيم التي تكفل حقوق المواطنين بما يؤثر سلباً على حرياتهم واستحقاقاتهم.

ثانياً: الأدوار التي تمارسها المعارضة السياسية:

ويمكن أن تتلخص أهم الأدوار التي تمارسها المعارضة السياسية بصورة عامة بالآتي:

1- الجانب الإعلامي: الذي يمكن المعارضة من إظهار وكشف الأخطاء الناشئة من ممارسات الحكومة وسياساتها، لأن الحكومات من خلال ممارساتها للسلطة تقع في أخطاء تحاول أن تغطي عليها بالدفاع عن وجهة نظرها أو تظليل الرأي العام حول مهنية ومصداقية قراراتها وتصرفاتها، بل بالعكس تقدم صورة ناجحة لأعمالها وتدافع عنها خوفاً على مكانتها أمام الجمهور وتركز على إظهار النجاح والفاعلية من تطبيق تلك القرارات أو الممارسات بطريقة أكبر مما تستحق، وفي المقابل تحاول تبرير الفشل والإدارة السلبية للمواقف والأحداث ومحاولة إقناع الرأي العام بمبررات ثانوية وإشغال الرأي العام من خلال وسائلها المتاحة الواسعة، بدل من مواجهة الأخطاء والاعتراف بها وبذل الجهد لتلافي مواطن الخطأ في المستقبل أو تصحيح واقع الخطأ وما خلفته السياسات الحكومية من مشاكل بدل الحلول، وهنا يأتي دور المعارضة في بيان الحقائق وكشفها للرأي العام.





- 2-** دور الإرشاد والنصيحة: وهو ما تقوم به المعارضة السياسية من تقديم بوادر النصح للحكومة في تقويم سياساتها الخاطئة وتصحيحها، من خلال بيان الصورة الحقيقية لانطباعات الافراد والقوى حول سياسات الحكومة وممارساتها، وتمكين الحكومة وأجهزتها من الاطلاع على نتائج وانعكاسات تصرفاتها لتقويم عملها وتحسين أدائها ومعالجة سوء الإدارة أو التقصير وتقديم بدائل واقعية لمنع حدوث الأخطاء وتكرارها.
- 3-** ممارسة الدور الرقابي: وهي الممارسة الأساسية التي تقوم بها المعارضة السياسية حيث تمثل الوظيفة الأساسية لعملها والدور الأبرز التي تمثله، حيث تتركز أهمية وجودها على تقديم هذا الدور الهام، وتنطلق بممارستها لهذا الدور من واجبها التنظيمي في المجالس النيابية حيث تقوم بمحاسبة الحكومة من خلال الإجراءات المتبعة في عمل المجالس مثل حق السؤال والاستجواب وغيرها ما قد يؤدي إلى محاسبة بعض الجهات التنفيذية في السلطة. (51)
- 4-** تهيئة الفرق القيادية والإدارية في الدولة: وامتلاك الخبرة من خلال العمل التنظيمات الحزبية للمعارضة، إذ أن أفضل القيادات والحكام قَدِموا من أحزاب المعارضة، فالخبرة والحكمة السياسية لا تتكون بالفطرة فقط بل للتدريب والإعداد دوراً مهماً في تكوينها. (52)
- 5-** توعية المواطنين وتكوين الرأي العام: بجميع الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الاعلام، والمؤتمرات، والندوات، ووسائل الاتصال الأخرى، وخاصة التي تجري خلف الكواليس مثل الاتفاقيات والمؤتمرات والقوانين التي تصاغ وبيان مدى تطبيق الحكومة لبرامجها كل هذا بحكم موقعها في الحكومة وكونها داخل البرلمان فهي تعد مدرسة للتوعية والتثقيف وتكوين لراي حول مجمل القضايا في المجتمع. (53)





تتضح أهمية المعارضة السياسية من كون وجودها يساهم في حفظ النظام السياسي للدولة من الانحدار نحو أساليب الحكم الفردي أو التسلطي، وان محاسبة الحكومة لا يمكن أن تتم عادة إلا من قبل المعارضة التي تراقب كل سياساتها، ويعد وجود المعارضة في الأنظمة الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من النظام نفسه، لما يُحققه وجود المعارضة المشروعة من وسائل قانونية تسمح للمعارضة السياسية بالتعبير عن رأيها بحرية كاملة وطرح آرائها بصورة مباشرة، وبطريقة فعّالة وذات تأثير ولا فرق من حيث موقع الممارسة أكانت من موقع السلطة التشريعية أو من القواعد المجتمعية.

ثالثاً: حرية المعارضة السياسية:

1- تحظى المعارضة السياسية في الأنظمة الديمقراطية والشعوب التي تمتلك ثقافة سياسية ووعياً سياسياً؛ باحترام كبير ما دامت الجهات التي تمثل المعارضة تسير ضمن إطار القوانين والموازن القانونية، وتقدم عملاً رقابياً فاعلاً من خلال فضاء يتسم بالحرية بغض النظر عن الشكل أو الصبغة خاصة بها، فهي حق من حقوق الأفراد السياسية ويمكن أن يتجسد برأي أفراد أو جماعات سياسية أو مؤسسات دستورية أو حرية إعلام، فكل فرد له حق المعارضة وإبداء رأيه في قبال الدولة. (54)

2- يمكن أن تنصب المعارضة السياسية عملياً على السياسات الكاملة لنظام الحكم في الدولة؛ كما يمكن أن تأخذ جزءاً من هذه السياسات أو بعض القائمين بأمر الدولة وهذا من جانب الجهة المعارضة، ويمكن أن تتمثل في مجموعة من الأحزاب، أو فرداً واحداً من أفراد الدولة، أو قد تكون مجموعة من الأفراد، وحتى تكتمل صورة المعارضة السياسية، يجب أن يوجه توصيفها وينصب على جميع جوانبها متمثلةً بالجهات التي تعارض، وما السياسات المعترض عليها، إضافة إلى مشروعية اكتساب الجهات المعارضة حقها في المعارضة، وبيان أهدافها وأساليبها ووسائلها، حيث ان المعارضة السياسية بمفهومها العام يكمن في وجود





نظام سياسي ووجود سلطة حاكمة ذات سيادة كل أفراد الدولة تكون خاضعة لها، ومع ذلك تكون هناك جهات ومجموعات متفرقة أو متحدة تقوم بوسائل مختلفة بمعارضة سياسات السلطة وتهدف الى احداث التغيير أو التأثير في سياساتها وبرامجها، وهنا تكون المعارضة السياسية، حرية تمنح بموجب الدستور لحزب أو أحزاب خارج السلطة وتمارس نشاطها السياسي والمتمثلة في مراقبة السلطة الحاكمة بالطرق المشروعة قانوناً وذلك بغرض تصحيح مسار نظام الحكم القائم في الدولة. (55)

3- وجدت المعارضة السياسية بمعناها السياسي المعاصر؛ في الحقب التي نشأت فيها الأنظمة البرلمانية الانتخابية التمثيلية الدستورية، وتكونت هذه البرلمانات بشكلها التنظيمي من أكثرية تحكم وتتسلم مقاليد السلطة، وأقلية تعارض أو تؤيد وفقاً لرؤيتها حول تصرفات الحكم، فالمعارضة السياسية بمفهومها الحقيقي لا تعني المعارضة والوقوف في كل تفعلة الأكثرية الحاكمة، بل تعني المراقبة والمتابعة لسياسات السلطة وتصرفاتها وما تترتب على هذه المراقبة من نتائج تراها المعارضة السياسية قد تكون تأييداً أو نقداً أو دعوة للتصحيح،

وما يترتب على هذه النتائج إما منح الثقة إلى الأكثرية الحاكمة أو حجب الثقة عنها، ومن البديهي ان لا توجد المعارضة السياسية ولا تولد بصورة صحيحة إلا في وجود الحرية وأنها تفقد في أي نظام سياسي لا يؤمن بالحرريات السياسية. (56)

5- مثلت المعارضة السياسة إحدى أهم الضمانات الحقيقية والفعلية لعدم السماح بالاستبداد السياسي؛ كونها تعد وسيلة حضارية لتداول السلطة بالطرق السلمية، وانتقالها دون استخدام الطرق العنيفة بكافة أشكالها وصورها التي عانت منها الشعوب على مر العصور والحقب التاريخية ولمختلف أشكال الأنظمة التي حكمت المجتمعات، وتعززت مكانة المعارضة السياسية من خلال الأهمية التي مثلتها الأحزاب في الحياة





الاجتماعية والسياسية، وزيادة الدور السياسي للبرلمانات، فأصبحت وسيلة للنضال من أجل تغيير النظام الاجتماعي والسياسي باعتماد وسائل الحوار والمراقبة والمحاسبة وخصوصاً بعد تطور الوسائل التقنية الحديثة. (57)

الخاتمة:

وجدت المعارضة السياسية بمعناها السياسي المعاصر في الحقب التي نشأت فيها الأنظمة البرلمانية الانتخابية التمثيلية الدستورية، وتكونت هذه البرلمانات بشكلها التنظيمي من أكثرية تحكم وتتسلم مقاليد السلطة، وأقلية تعارض أو تؤيد وفقاً لرؤيتها حول تصرفات الحكم، فالمعارضة السياسية بمفهومها الحقيقي لا تعني المعارضة والوقوف في كل تفعله الأكثرية الحاكمة، بل تعني المراقبة والمتابعة لسياسات السلطة وتصرفاتها وما تترتب على هذه المراقبة من نتائج تراها المعارضة السياسية قد تكون تأييداً أو نقداً أو دعوة للتصحيح، وتحظى المعارضة السياسية في الأنظمة الديمقراطية والشعوب التي تمتلك ثقافة سياسية ووعياً سياسياً باحترام كبير ما دامت الجهات التي تمثل المعارضة تسير ضمن إطار القوانين والموازين القانونية، وتقدم عملاً رقابياً فاعلاً من خلال فضاء يتسم بالحرية بغض النظر عن الشكل أو الصبغة خاصة بها، فهي حق من حقوق الأفراد السياسية وممكن أن يتجسد برأي أفراد أو جماعات سياسية أو مؤسسات دستورية أو حرية إعلام، فكل فرد له حق المعارضة وإبداء رأيه في قبال الدولة، وتتضح أهمية المعارضة السياسية من كون وجودها يساهم في حفظ النظام السياسي للدولة من الانحدار نحو أساليب الحكم الفردي أو التسلطي، وان محاسبة الحكومة لا يمكن أن تتم عادة إلا من قبل المعارضة التي تراقب كل سياساتها، ويعد وجود المعارضة في الأنظمة الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من النظام نفسه، لما يُحققه وجود المعارضة المشروعة





من وسائل قانونية تسمح للمعارضة السياسية بالتعبير عن رأيها بحرية كاملة وطرح آرائها بصورة مباشرة وبطريقة فعّالة وذات تأثير.

الهوامش:

- (1) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت، 1989، ص 257.
- (2) عكاب احمد محمد، (دور المعارضة النيابية في تصويب المسار الحكومي)، مجلة الباحث للعلوم القانونية (32-52)، العدد الأول/كانون الثاني، 2019، ص37.
- (3) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1999، ج9، ص137.
- (4) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط في اللغة العربية، قم، 2004، ج2، ص599.
- (5) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، 1979، ج4، ص172.
- (6) محمد عبد الغني، المنجد في اللغة، جامعة الكويت، 1987، ص497.
- (7) علي ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ج1، ص394.
- (8) الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مادة عرض، مؤسسة دار الهجرة، بغداد، 1980، ج1، ص272.
- (9) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (عرض)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1999، ج3، ص1084.
- (10) الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص850.
- (11) محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964، الجزء 1، ص463.
- (12) ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ج2، ص748.
- (13) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية- مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص593.
- (14) عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: عبد الحميد صالح الحمدان، عالم الكتب، القاهرة، 1990، ص309.
- (15) إسماعيل كرازدي، (المعارضة السياسية وحركات الاحتجاج اللا مؤسساتية في العالم العربي)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع، 2014، ص167.





- (16) أمل عمر بسيم الدفاعي، معجم المصطلحات الدبلوماسية والسياسية، دار ناشري، الكويت، 2012، ص113 و315.
- (17) خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات اللغوية عربي- فرنسي- انجليزي، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995، ص127.
- (18) شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص21.
- (19) بيخال محمد مصطفى، دراسة حول فكرة القانون في الدستور، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، 2009، ص3.
- (20) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص623.
- (21) أحمد شلبي، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية - السياسة في الفكر الإسلامي، جامعة القاهرة، 1991، ص90.
- (22) طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1990، ص342.
- (23) نيفين عبد الخالق، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مكتبة الملك فيصل، القاهرة، 1985، ص12 و25 و29.
- (24) أوليفيه دو هاميل "Olivier Duhamel"، المعجم الدستوري، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1996، ص1102.
- (25) ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص270.
- * روبرت دال، هو عالم سياسة واجتماع أمريكي ومن أوائل المهتمين في موضوع المعارضة السياسية وقد ألف كتابه الشهير (مستقبل المعارضة في الديمقراطيات) عام1966، ينظر عصام سليمان، مصدر سبق ذكره، ص257.
- (26) أشرف مصطفى توفيق، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988م، ص21 و22.
- (27) صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص148.
- (28) عبد الحكيم عبد الجليل المغبشي، أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص38.
- (29) هاشم حسين علي، (المعارضة السياسية ودورها في تقويم العمل الحكومي)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد2، 2019، الجزء2، ص233.
- (30) محمد حسن دخيل، المدخل إلى علم السياسة، دار السنهوري، بيروت، 2018، ص219.
- (31) أحمد العوضي، حكم المعارضة وإقامة الأحزاب السياسية في الإسلام، دار النفائس، عمان، 1992، ص5.
- (32) جابر قميحة، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، دار الجلاء، القاهرة، 1988، ص74.
- (33) فاضل الصفار، الحرية السياسية- دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، دار العلوم، بيروت، 2008، ص265_266.





- (34) فاضل الصفار، المصدر نفسه، ص244-245.
- (35) ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 365.
- (36) أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004، ص 69_70.
- (37) رحيل محمد غرايبة، الحقوق والحريات السياسية في الاسلام، مكتبة المنار، عمان، 2000، ص279.
- (38) وليد سالم محمد، (المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد11، مجلد16، 2009، ص308.
- (39) أشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص19.
- (40) فادي محمود صبري، المعارضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجا) للفترة 1996_2007م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، 2012، ص22.
- (41) عصام سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 5_6.
- (42) إبراهيم عبد الله إبراهيم، المعارضة السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 98_99.
- (43) مورييس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة الكبرى، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1992، ص36.
- (44) فاضل الصفار، مصدر سبق ذكره، ص 264_266.
- (45) عبد الاله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 11_12.
- (46) عبد الاله بلقزيز وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص11-12.
- (47) ماجد نجم عيدان، (دور المعارضة البرلمانية في بناء الدولة)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد4، العدد12، 2015، ص5-6.
- (48) أحمد مراح، (علاقة المعارضة البرلمانية بتنظيمات المجتمع المدني في النظام السياسي الجزائري)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد3، العدد1، 2020، ص22.
- (49) غي هرميه وآخرون، علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2005، ص356.
- (50) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص213.
- (51) فاضل الصفار، مصدر سبق ذكره، ص 267_268.





- (52) حافظ علوان حمادي، (المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها)، مجلة العلوم، جامعة جيهان، السليمانية، المجلد 1، العدد 2، 2018م، ص 174.
- (53) خميس دهام حميد، (المعارضة في إقليم كردستان العراق- ودورها في ترسيخ الديمقراطية)، مجلة دراسات سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، الإصدار 57، 2014، ص 78.
- (54) فاضل الصفار، مصدر سبق ذكره، ص 262-263.
- (55) إبراهيم عبد الله إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 81-82.
- (56) ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، دار النفائس، بيروت، 1987، ص 91-92.
- (57) وليد البيطار، مدخل إلى علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ج 2، ص 1108.

